مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــار
الســـــــابعـة
الجمعـــــــة
09-12-2022
العدد 606
(10) صفحـــات

مقالـــة العـــــدد

السويداء فندت أكاذيب بشار بحماية الأقليات

السويداء هي الضوء الساطع من أعالي جبل العرب الذي كشف بنوره إدعاءات منظومة آل الأسد بأنه حامي الأقليات، بعد ان كشفه رجال الكرامة بأنه هو من قتل الشيخ أحمد الهجري وأغتال الشيخ وحيد البلعوس قائد حركة رجال الكرامة.

وبانت سوءته خلال الإحتجاجات الأخير بالتهديد المباشر المخابرات الجوية غسان إسماعيل، حيث

قال فهد البلعوس إن رئيس إدارة المخابرات الجوية في سوريا غسان إسماعيل هدد الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز حكمت الهجري، بقتل وحرق أبناء محافظة السويداء في حال عدم توقف المناهضة لنظام الأسد، مشيراً إلى أن "مضافة الكرامة" تلقت اتصالاً مماثلاً.

عبدالله الأسعد المصدر : داماس بوست

في الحقيقة لم يكن هيجان بركان الاحتجاجات في السويداء وليد ساعته بل بدأ نتيجة تلاعب الاجهزة الأمنية من خلال خلايا الخطف في محافظتي السهل والجبل ، وعملائهم ،وتصرفات الشبيحة الصبيانية اثناء مسرحية حملة الانتخابات للوريث القاصر التي أرادوا من خلالها إضفاء الباس الموالاة لأهالي الجبل بأنهم هم غير معنيين بحركة رجال الكرامة التي قادها الشيخ وحيد البلعوس، ومبادرة منع الشباب من الإلتحاق بالتجنيد الإلزامي تجنباً لمنع ارتكابهم مجازر بحق بقية ابناء المحافظات السورية، وأيضاً بعد الإنتهاء التسويات عام ٢٠١٨ وظهور اللواء الثامن على حدودها في منطقة بصرى الشام. الموالي للروس ارادوا بأن تشتعل فتنة بين خلايا تتبع للأمن العسكري واللواء الثامن كي تظهر بأن الحرب أصبحت بين الأهالي في السهل والجبل.

بعد أن أصبح نظام اسد يشعر بالهدوء والراحة بتحقيق التسويات ، قررالإنتقام من أهالي الجبل بسبب عدم إرسال المكلفين للخدمة الالزامية بالذهاب الى السوق الاجباري وبلغ تعداد المتخلفين حوالي الـــ١٠٠ الف مكلف

في البداية تماشي الحراك الشعبي في الجبل مع ثورة الشعب السوري وهذا ما أرعب الأجهزة الأمنية بالمنطقة الجنوبية فبدأ بإشعال الفتن بين المحافظتين من خلال عملائه ، لإحداث شرخاً في العلاقات الإجتماعية بين السهل والجبل . وقتل كل أعضاء لجان المصالحات بينهما.

جاءت إثارة الفتن والتحريض الأمني من قبل الفروع الأمنية بالجنوب السوري خوفاً من وحدة السهل والجبل ومن الصوت الصادح الصادر من الجبل ومن السهل وألفه الناس وتوحيد الكلمة و صوت الوطنيون الشرفاء لأن القضية لدى كل السوريين تتمثل في إقتلاع جذور حكم الأسد العفنة من أجل أن بناء سوريا الوطن الذي يتسع للجميع.

كان إنزعاج نظام أسد من اهالي الجبل منذ إنطلاقة الثورة السورية المباركة في عام ٢٠١١ عندما قام الشيخ وحيد البلعوس ، بجمع شباب السويداء والأهالي ومنع الاهالي من ارسال اولادهم الى الجندية الاجبارية و تشكيل حركة رجال الكرامة التي إلتف حولها شباب السويداء وقام الأمن العسكري باغتياله لاحقاً.

لقد شكل الامن العسكري والجوي مجموعات من شباب السويداء على هيئة شبيحة تابعين للأمن العسكري وحزب الله للتشبيح عل المواطنيين وشكل مجموعات تهريب المخدرات من خلال قرب السويداء من الحدود الاردنية.

–جند الأمن العسكري مجموعة شباب من السويداء من عائلات معروفة كـ عائلة فلحوط وشلغين وغيرها مهمتها الخطف والقتل واخذ الاتاوات والفديات، والتعدي على المدنيين من أهالي الجبل متخذاً مبد أفرق تسد لكن الأهالي كانوا لهم بالمرصاد فاقتحموا مقرتهم عسكري

وتخلصوا منهم وكان على راسهم عميل الامن العسكري راجي فلحوط.

-إن ما حدث يوم أمس الاحد ٢٠٢٢/١٢/٠٥ – نتيجة سوء الوضع المعيشي والإهمال "الحكومي"، انتفض أهالي السويداء مطالبين مباشرة بإسقاط النظام. نتيجة الضغط الكبير على أهالي السويداء وتقليل كمية المخصصات من الوقود والطحين والغاز المقصودة من المواد التموينية الاساسية بالإضافة لاستفزازات الشبيحة للمواطنين وجعل أبنائهم تجار مخدرات وعبيد لدى الشبيحة وضياعهم، فخرج المئات من أبناء المحافظة للتنديد بالأحوال الاقتصادية وارتفاع الأسعار في البلاد. فأقتحم المتظاهرين الغاضبين مبنى "السرايا"، حيث مزّق المتظاهرون صور بشار الأسد زعيم عصابات الشبيحة ، وأحرقوا مصفحة لقوات النظام بمحيط مبنى "السرايا" الحكومي بعد اقتحامه.و أشعل المحتجون الإطارات على طريق دمشق- السويداء، بالقرب من قرية حزم.

-كما دخل المتظاهرون إلى مبنى المحافظة، حيث لم يكن المحافظ موجودًا، دخل المحتجون المبنى وحطموا بعض الأثاث وصور رئيس النظام.

المحتجون جميعهم من المدنيين الذي قام عناصر الأمن بإطلاق النار عليهم بشكل عشوائي". فقُتل على الفور الشاب "مراد المتيني "في مظاهرات مدينة السويداء بعد إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين من قبل شبيحة الأسد، مقتحمي مبنى "السرايا"، ما أدى إلى إصابة نحو خمسة أشخاص بعضهم بحالة خطرة.

وشوهد المتظاهرون وهم يهربون للاحتماء من وابل الرصاص الذي أطلقته أجهزة النظام الأمنية، في حين ظهر آخرون وهم يحاولون جرَّ مَن أصيبوا بإطلاق النار لإسعافهم.

–وزارة الداخلية في حكومة النظام السوري أصدرت بياناً، يوم أمس الأحد، وصفت فيه المتظاهرين في السويداء بـ "الخارجين عن القانون"، واتهمت بعضهم بحمل الأسلحة وإطلاق النيران.

لن تتغير عقلية النظام الأمني الأسدي كما فعل في درعا بإدخال صناديق الذخيرة للجامع العمري واتهم المدنيين باستخدام السلاح فعلها ايضاً من خلال ماجاء جاء في بيان الوزارة اليوم بأن المتظاهرين مجموعة من الأشخاص الخارجين عن القانون، وبعضهم يحمل أسلحة فردية، أقدموا على قطع الطريق بالإطارات المشتعلة بجانب دوار المشنقة في محافظة السويداء."

واتهمهم باطلاق العيارات النارية بشكل عشوائي، ليجرمهم بمقتل عنصر من الشرطة وعدد من المواطنين الموجودين في المكان ودخول المبنى "بقوة السلاح"، وتخريب " الأثاث والمكاتب، و"سرقة" محتويات المبنى، و"أضرام" النار بالمبنى وبالسيارات المحيطة به،

واتهمتهم بقتل عنصر من قوات النظام من مبنى قيادة الشرطة، إثر محاولتهم اقتحام المبنى و"تصدي" العنصر لهم.
لكن حبل الكذب كان أقصر مما نتصور حين ذكرت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون أن العنصر قُتل على يد "قناص"، في أثناء تصديه لـ"الخارجين عن القانون."
-كالعادة يتهم المتظاهرون أتهم نظام الأسد المتظاهرين في مدينة السويداء بحمل السلاح وإطلاق النار وتخريب المنشآت العامة معتمداً على مشايخ السلطة وشيوخ عقل السلطة التابعين للأمن العسكري ومنهم الشيخ يوسف جربوع اتّهم شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز يوسف جربوع الذي نَعت مُهاجمي مبنى المحافظة بالعمالة لجهات خارجية وأنّهم استغلوا غضب أهالي السويداء نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة مُدّعياً أنّ "جهات خارجية استغلت الشباب غير الواعي في السويداء وقاموا باستثمارهم لتحقيق أجندات ومصالح سياسية خارجية.

تتذرّع بسببين.. رفض أمريكي شديد لعملية عسكرية تركية ضد قسد

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي، الأربعاء، إن الولايات المتحدة كانت واضحة مع تركيا بشأن مخاطر عملياتها العسكرية في شمال غرب سوريا، حتى في الوقت الذي تدعم فيه واشنطن حق أنقرة في الدفاع عن نفسها.
وقال كيربي للصحفيين "لا نريد أن نرى عمليات عسكرية تُجرى في شمال غرب سوريا، والتي ستعرّض المدنيين لخطر أكبر مما هم عليه بالفعل وتهدد جنودنا وأفرادنا في سوريا وكذلك مهمتنا في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية."

وتابع "ندرك الخطر الذي يتعرّض له الشعب التركي لكننا لا نعتقد أن فكرة العمليات العسكرية في شمال غرب سوريا هي أفضل وسيلة لمواجهة ذلك الخطر."
سلامة الجنود الأمريكيين
في السياق، نقل موقع أكسيوس عن مصدر أمريكي أن إحدى الضربات الجوية التي نفذتها تركيا الأسبوع الماضي أصابت هدفاً يبعد أقل من نصف كيلومتر عن موقع تتمركز فيه قوات أمريكية.
كما نقل الموقع عن مصدرين أمريكيين آخرين أن مدير المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وليام بيرنز أبلغ نظيره التركي أن الضربة عرّضت قوات أمريكية للخطر، وحثه على عدم القيام بغزو بري.
كما أبلغ بيرنز نظيره التركي معارضته للغارات الجوية ضد الأكراد في شمال سوريا، وحذره من أنها قد تعرض جنوداً أمريكيين هناك للخطر.
وكشف المصدران أن الضربة الجوية نفذتها الاستخبارات التركية باستخدام مسيّرات.
من جهة أخرى، بحث المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والأوضاع الإقليمية مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، حيث أكد قالن أن العمليات في سوريا والعراق تستهدف تنظيم حزب العمال الكردستاني وأذرعه العسكرية، والتي تشكل خطراً على الأمن القومي التركي، وفقاً لبيان تركي رسمي.

مشاورات تركية روسية

وتشهد إسطنبول الخميس والجمعة مشاورات سياسية بين الجانبين التركي والروسي بشأن العملية التركية بشمال سوريا، حيث قالت موسكو إنها ستضمن منع أي "اعتداءات" على وحدة سوريا.

وأوضحت الخارجية التركية، في بيان ، أن الوفد الروسي المشارك في المشاورات سيرأسه سيرغي فيرشينين نائب وزير الخارجية، أما الوفد التركي فسيرأسه سادات أونال نائب وزير الخارجية.

وقد قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال مشاركته في منتدى "قراءات بريماكوف" في موسكو، "سنعمل بحزم لضمان منع أي اعتداءات على وحدة أراضي سوريا."

وأضاف لافروف أن روسيا مهتمة بعملية استئناف الحوار على أساس اتفاق أضنة بين تركيا وسوريا، معتبراً أن المتطلبات الأساسية لهذه العملية نضجت الآن من أجل حل قضايا محددة لضمان الأمن على الحدود، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا، والتي يعترف بها النظام وفق قوله.

تواصل الاشتباكات

وكان الجيش التركي قد صعّد من قصفه، في الأيام الماضية بعد شن عملية عسكرية جوية تحت مسمى "المخلب- السيف"، مستهدفاً عشرات المواقع والمناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا "قسد" في سوريا، وأدى القصف إلى خسائر بشرية في صفوفها.

واستهدفت تركيا، الأربعاء، بلدة أبو راسين (شمال غرب الحسكة) بالمدفعية الثقيلة، وسط حركة نزوح للسكان من منازلهم باتجاه الريف الشرقي

من جهة أخرى، اندلعت اشتباكات متقطعة بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة بين ميليشيا قسد وأسد من جهة، وفصائل الجيش الوطني من جهة أخرى على محوري أناب في ناحية شيراوا بريف عفرين ومارع بريف حلب الشمالي

"قسد" تعوّل على موقف واشنطن

وأمس الأربعاء، كشف زعيم ميليشيا قسد ، أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مارست ضغوطاً على تركيا لمنع قيامها بتنفيذ عملية عسكرية ضد مناطق سيطرة ميليشياته شمال شرق سوريا، منتقداً في الوقت ذاته إدارة ترامب السابقة وواضعاً شرطاً للحوار مع النظام.

وقال عبدي في حديث مع "الشرق الأوسط" إن إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب "خانت" حلفاءها في ميليشيا "قسد" لعدم وقوفها ضد التوغل التركي في نهاية ٢٠١٩، لافتاً إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تسمح إلى الآن بعملية برية تركية.

إلا أن عبدي لم يُخفِ قلقه من احتمال إجراء تركيا للعملية وأضاف: "نحن دائماً قلقون، ولكن نأمل بأن تفي الإدارة الأمريكية الجديدة بوعودها وبالتزاماتها وأن لا تسمح لتركيا بالقيام بأي عملية"، مشيراً إلى أن طائرات تركية "دخلت إلى منطقة دير الزور واستهدفت (مخيم الهول) بعمق ٨٠ كلم في الداخل، كل الأجواء السورية كانت مفتوحة"، وأن أمريكا لم تفعل شيئاً سوى الإدلاء بتصريحات.

التقارب التركي السوري لا يزال بعيداً

ثارت تكهنات إعلامية كثيرة بشأن التقارب السوري - التركي. وأشار مسؤولون روس، من بينهم المتحدث باسم الكرملين والمبعوث الرئاسي الروسي إلى سوريا، يوم الجمعة الماضي، إلى أن موسكو تحاول ترتيب لقاء بين الرئيسين إردوغان والأسد. ولا أتوقع، من جانبي، في أي وقت قريب أن أرى صورة تجمع إردوغان «الكئيب» مُصافحاً الأسد «المبتسم » في موسكو.

يتفق الرئيسان التركي رجب طيب إردوغان والسوري بشار الأسد على قضية واحدة، ألا وهي رفض إقامة حكم ذاتي حقيقي داخل المناطق الكردية السورية. وفي اجتماع عقد نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي بشأن سوريا، في العاصمة الكازاخية آستانة، اتفق الأتراك مرة أخرى مع حلفاء الأسد، من الإيرانيين والروس، على مقاومة «المزيد من الخطط الانفصالية الرامية إلى تقويض وحدة الأراضي السورية، وتهديد الأمن الوطني للبلدان المجاورة». وتعد الرسالة موجهة بالأساس إلى «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي السوري، وميليشيا «وحدات حماية الشعب» التابعة له، ذات الصلة بـ«حزب العمال الكردستاني»، والمعنية بالإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، تحت غطاء عسكري أميركي.

في اعتقادي، لن يبرح الأميركيون أماكنهم هناك على المدى القصير، ما لم يطلب منهم «حزب الاتحاد الديمقراطي» وميليشياته المغادرة. وقد نجح «حزب الاتحاد الديمقراطي» حتى الآن في تحقيق توازن بين واشنطن من جهة، ودمشق وموسكو من جهة أخرى، لردع أي غزو تركي واسع النطاق. من جهتها، تحدثت روسيا عن العودة إلى اتفاقية أضنة المبرمة عام ١٩٩٨، التي طرد بموجبها «حزب العمال الكردستاني» من سوريا، غير أن تحقيق هذه العودة لا يلوح في الأفق.

من جانبهما، ترفض روسيا وسوريا، حتى الآن، محاربة «حزب الاتحاد الديمقراطي» وميليشياته، ولا تزال الإدارة الذاتية قائمة.

إضافة إلى ذلك، فإننا على أعتاب عام ٢٠٢٣، واستعادة اتفاقية قديمة عُقدت في عام ١٩٩٨، حتى وإن كان ممكناً، لن يخدم التقارب التركي - السوري. والواقع أن كلا الجانبين يشعر بسخط أعمق عما كانت عليه الحال قبل ربع قرن. ففيما يخص أنقرة، فإن لها الحق في التشكيك في مقدرة الحكومة السورية على فرض سيطرة فعلية على جميع أنحاء شمال سوريا، بل وتعجز دمشق عن مجرد بسط سيطرتها على درعا، التي تبعد مسافة ساعة بالسيارة عن العاصمة، فكيف سيتسنى لها السيطرة على القامشلي التي تبعد ٤٠٠ ميل عن دمشق؟

بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ٨ نوفمبر (تشرين الثاني)، جعل وزير الخارجية التركي، جاويش أوغلو، مسألة استئناف المحادثات السياسية، مشروطة بضمان العودة الآمنة للاجئين السوريين من تركيا إلى وطنهم. وشدد حقان فيدان، رئيس الاستخبارات التركية، على قضية اللاجئين عند لقائه برئيس الاستخبارات السورية، علي مملوك، في سبتمبر (أيلول) الماضي. واستمرت زيارة فيدان إلى دمشق يومين كاملين، وهي زيارة طويلة. بيد أن التصريحات التركية لا تشير إلى إحراز تقدم كبير على مسار العلاقات الثنائية.

تجدر الإشارة إلى أنه في حين رحبت حكومة دمشق رسمياً بعودة اللاجئين، صرح الأسد أيضاً في ٢٠١٧ بأن سوريا صارت أقوى وأكثر تجانساً بعد رحيلهم. فهو لا يريد عودة كل هؤلاء اللاجئين. فأين سيعيشون؟ وأين سيجدون الوظائف؟ وكيف سيجدون الطعام؟ وكيف يمكن لحكومة الأسد الثقة بهم جميعاً؟

الواضح أن دمشق لن تثق بهؤلاء اللاجئين، ولن تُقدم بشأن سلامتهم ضمانات إلى فيدان وجاويش أوغلو وإردوغان. كما لن يقبل الأسد إقامة مناطق آمنة في سوريا للاجئين، تكون خاضعة للسيطرة التركية، وإنما يريد رحيل الجنود الأتراك عن بلاده. وهناك قصص كثيرة لسوريين تصالحوا رسمياً مع الحكومة، ثم تُوفوا لاحقاً تحت التعذيب قيد الاحتجاز. ويدرك ٣.٧ مليون لاجئ سوري في تركيا هذا الأمر تماماً. ولا تريد أنقرة أن تعرض البرامج التلفزيونية المسائية في جميع أنحاء العالم اللاجئين الذين يصرخون ويُرغمون تحت تهديد السلاح على عبور الحدود إلى سوريا.

في الواقع، تعد قضية اللاجئين من القضايا الضخمة، لكن هناك قضايا أخرى عسيرة أيضاً: ما العمل بشأن النازحين السوريين قرب الحدود التركية وسلامتهم؟ ما الذي ستصنعه تركيا بآلاف المقاتلين السوريين المعارضين الذين ترعاهم؟ إلى أين سيذهبون؟ من المحال تصور أن كل مقاتلي المعارضة سيستسلمون طواعية ليصبحوا تحت رحمة قوات الأمن السورية. في الوقت ذاته، ترغب أنقرة في تجنب المرارة والقتال اللذين سيعقبان تخليها عن المعارضة السورية.

في هذا الصدد، صرح وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو، في أغسطس (آب) الماضي، بأنه يتعين على المعارضة السورية «التصالح» مع الأسد، ثم صرح في نوفمبر (تشرين الثاني) قائلاً إنه لا بد من إحراز تقدم بشأن هذه القضايا قبل أن تنتقل المحادثات بين أنقرة ودمشق من مستوى رؤساء أجهزة الاستخبارات إلى «مستوى سياسي» أعلى. كما تريد أنقرة من المعارضة السورية ومن الأسد قبول التسويات.

وكان معروفاً عن والد بشار، حافظ الأسد، صبره، وقد تعلم نجله منه ذلك. وتشير التقارير الإعلامية إلى أن بشار ليس في عجلة من أمره للالتقاء ومنح دفعة سياسية لصديقه القديم، رجب طيب إردوغان.

اللافت أن حكومة الأسد لم تقدم أي تنازلات سياسية خلال هذه الحرب الأهلية. وبدلاً عن ذلك، ينتظر الأسد ويتابع الهجمات الشديدة من المعارضة التركية ضد مجمل سياسة إردوغان إزاء سوريا. وتدعو أحزاب المعارضة هذه إلى انفتاح سياسي سريع تجاه دمشق. وربما يأمل الأسد في أنه إذا فازت المعارضة التركية في انتخابات يونيو (حزيران)، سوف يتمكن من التوصل إلى اتفاق للتخلي عن الدعم التركي لمقاتلي المعارضة بسهولة أكبر، ومن ثم كسب نفوذ أكبر في مواجهة «حزب الاتحاد الديمقراطي». لذا، يرفض الرئيس السوري بكل أدب دعوة بوتين للمجيء والتقاط صورة مع إردوغان. ويتعين علينا أن نتذكر أنه حتى زعماء الدول الضعيفة قد يقولون أحياناً «لا، شكراً لكم».

مجلس النواب الأميركي: الأسد يمول ويُصنع ويروج للمخدرات وهو الأخطر على العالم

مجلس النواب الأمريكي يصوت بالإجماع على مشروع قانون الإنفاق الدفاعي لعام ٢٠٢٣، بميزانية تقدر بحوالي ٨٥٨ مليار دولار.
مشروع القانون تم رفعه إلى مجلس الشيوخ هناك، ضمن المشروع قانون يعتبر بشار الأسد ممولاً ومروجاً ومصنعاً للمخدرات في العالم، وأنه يعتبر خطراً على الإنسانية.
بعد تصويت مجلس الشيوخ يحال للرئيس الأمريكي للمصادقة، ويصبح القانون فاعلاً.
وخبير أمريكي يقول إن قانون المخدرات بشأن رأس النظام السوري يعطي أمريكا حق ملاحقته، وحتى تصفيته داخل سوريا أو خارجها، كما حصل مع بابلو إسكوبار بارون المخدرات بالعالم.

رئيس الصين: زيارتي للسعودية تفتح عصرا جديدا للعلاقات مع العرب

أكد الرئيس الصيني شي جينبينغ أن زيارته الحالية للمملكة العربية السعودية تفتح عصرا جديدا للعلاقات مع العالم العربي، مشدا على أن العالم العربي عضو مهم في صفوف الدول النامية.
وأضاف في مقال بصحيفة الرياض أن الصين تبقى أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخليجي وأكبر مستورد لمنتجاته، مشيرا إلى أن السعودية حققت نتائج إيجابية للتنويع الاقتصادي والاجتماعي.
كما أضاف أن المملكة أطلقت مبادرات مهمة مثل الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء، مؤكدا دعم بكين لجهود الدول العربية في الحفاظ على سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

استقبال رسمي في الديوان الملكي

إلى هذا، استقبل ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، اليوم الخميس، الرئيس الصيني شي جينبينغ في الديوان الملكي السعودي.
كان الرئيس الصيني قد وصل، أمس الأربعاء، إلى المملكة العربية السعودية، في زيارة رسمية تستمر حتى الجمعة.
وذكرت وكالة الأنباء السعودية "واس" أن الزيارة تأتي بناءً على دعوة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، وتعزيزاً للعلاقات التاريخية والشراكة الاستراتيجية المتميزة التي تجمع المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين الشعبية."
وتعقد خلال الزيارة، قمة سعودية – صينية برئاسة خادم الحرمين الشريفين، والرئيس الصيني، بمشاركة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.
وتنعقد خلال زيارة الرئيس الصيني ثلاث قمم هي "السعودية – الصينية، والخليجية – الصينية، والعربية – الصينية"، بحضور أكثر من ٣٠ قائد دولة ومنظمة دولية، ما يعكس أهمية انعقاد هذه القمم، وما تحظى به من اهتمام إقليمي ودولي.

ينتصر لضحية سوري.. "قرار تاريخي" لقاضية لبنانية يوثق انتهاكات أمن الدولة

قرار تاريخي، ومن أجرأ القرارات القضائية الصادرة في تاريخ لبنان"، هكذا يصف خبراء قانونيون القرار الاتهامي الأخير الصادر عن القاضية العسكرية، نجاة أبو شقرا، التي تولت التحقيق في قضية وفاة الشاب السوري، بشار عبد السعود، نتيجة التعذيب الذي تعرض له خلال التحقيق معه من جهاز أمن الدولة اللبناني نهاية شهر أغسطس الماضي.

وبحسب قناة "الحرة" تأتي أهمية القرار، بكونه يوثق ممارسات وحشية حصلت في مركز التحقيق التابع لأمن الدولة، ويكشف عن منهجية معتمدة تستخدم التعذيب والعنف وسيلة لانتزاع اعترافات خطيرة من الموقوفين، في مخالفة موصوفة للقانون اللبناني الذي يمنع التعذيب ويجرمه، في حين أنه من النادر قيام تحقيقات قضائية جدية في لبنان بدعاوى تعذيب خلال التحقيقات الأولية، وانتزاع الاعترافات بالقوة، رغم أن هذه الممارسات منتشرة بشكل كبير في معظم مراكز التحقيق التابعة للأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية.

وكانت النيابة العامة العسكرية قد أوقفت خمسة ضبّاط وعناصر في أمن الدولة مطلع سبتمبر الماضي، على إثر وفاة الموقوف، وتمت إحالتهم إلى قاضية التحقيق العسكري، نجاة أبو شقرا، وفي ٢٩ نوفمبر الماضي، وجهت أبو شقرا تهمة التعذيب إلى عناصر أمن الدولة الخمسة بموجب قانون مناهضة التعذيب رقم ٦٥ الصادر عام ٢٠١٧، فيما نُشر القرار في الرابع من ديسمبر الجاري.

ولم يكتف القرار الاتهامي الذي نشرت نصه الكامل حصرياً مجلة "محكمة" المتخصصة بالشؤون القضائية والقانونية في لبنان، بتثبيت وتوثيق التعذيب الوحشي الذي أدى إلى وفاة عبد السعود، وإنما كشف أيضاً عن محاولات التزوير والتلاعب بالتحقيقات وتلفيق الاتهامات التي قام بها مكتب أمن الدولة، إضافة إلى الإفادات الكاذبة التي أدلى بها الضابط المسؤول عن المركز لمرؤوسيه وللقضاء قبل وخلال التحقيقات.

تعذيب وحشي

ويوجه القرار اتهاماً لـ ٥ أشخاص بينهم الضابط المسؤول عن تعذيب، بشار عبد السعود، ٣٠ عامًا، بعد اعتقاله في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، ما أدّى إلى وفاته متأثرًا بجراحه خلال التحقيق معه. وكان موقع "الحرة" قد تابع الواقعة في تقرير مفصل يكشف عن التعذيب الوحشي الذي تعرض له عبد السعود، والمجريات القانونية للقضية، فضلاً عن المتابعة الحقوقية التي حظيت بها

القاضية أبو شقرا، ومن خلال قرارها، سلطت الضوء للمرة الأولى بهذا الوضوح، على منهجية التعذيب المعتمدة من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، الخاضعة لاستنسابية ومزاجية وتقدير المحقق الشخصي، كاستخدام الضرب وفقاً للتهمة المساقة للمتهم، فيزيد كلما كانت التهمة "أخطر" وفق تقدير المحقق، ويقتصر على "كفين" حين تكون التهمة "غير مهمة" وفق تقديره أيضاً، وبغطاء ضمني من قبل رؤساء وضباط هذه الأجهزة، بحسب ما أظهر نص القرار الاتهامي الذي تضمن أقوال المتهمين.

يكشف التقرير أيضاً عن محاولات التلاعب بأسباب الوفاة من ناحية العناصر والضابط المسؤول، ومحاولة تلفيق تهمة تعاطي المخدرات ونسب اعترافات للموقوف من أجل تبرير وفاته بسبب جرعة زائدة، وهو ما كشفته الفحوصات المخبرية على جثة الضحية والتي جاءت سلبية لـ ١٢ نوعاً من المخدرات ضمنها مادة "الأمفيتامين" الموجودة في الكبتاغون.

وكان جهاز أمن الدولة اللبناني قد ألقى القبض على بشار عبد السعود، سوري الجنسية، ضمن حملة توقيفات لمن قيل إنهم أعضاء في "خلية تابعة لتنظيم داعش" تنشط ما بين جنوب لبنان وبيروت، وفق الرواية التي قدمها الجهاز الأمني في الـ٢٩ من أغسطس.

و"سبق للخلية،" بحسب زعم البيان، "أن قاتلت في سوريا، وانتقلت إلى لبنان بطريقة غير شرعيّة". وأضاف البيان أن أفراد الخلية "كانوا يقيمون أثناء توقيفهم في إحدى القرى الحدوديّة جنوبي البلاد"، وأن هذه المجموعة "سبق وأن أدارت شبكة لترويج العملات الأجنبية المزيّفة والمخدّرات، بهدف تمويل عملها ومهامّها". وقال جهاز الأمن اللبناني إن التحقيقات لا تزال جارية لكشف خيوط وأهداف الخلية.

وفجأة، في الـ ٣١ من أغسطس، أُعلنت وفاة أحد الموقوفين إثر نوبة قلبية استدعت نقله إلى المستشفى، حيث توفي، لتتكشف تفاصيل عملية تعذيب أقدم عليها مكتب جهاز أمن الدولة، كانت السبب الرئيسي في وفاة الموقوف السوري، كما انتشرت صور وتقارير تظهر آثار التعذيب وجلد لم يترك مكانا في الجثة من دون جروح وكدمات.

في حينها جرت محاولات عدة للتستر على ما جرى، من بينها تسريب معلومات عن إنجاز أمني حقّقه جهاز أمن الدولة "بتوقيفه خلية لتنظيم داعش"، والتسويق لكون الضحية الذي أطلق عليه صفة "القيادي في داعش"، كان تحت تأثير المخدرات، وحاول مهاجمة المحقق وأن العناصر أمسكوا به لتهدئته، قبل أن يصاب بنوبة قلبية استدعت نقله إلى المستشفى حيث توفي.

السوري الذي قت تحت التعذيب في مركز لأمن الدولة اللبناني

خبراء قانونيون اعتبروا قرار المحكمة المتعلقة بملابسان وفاة الشاب السوري عبد السعود خطوة تاريخية.

كل تلك الروايات سقطت في تحقيق القاضية أبو شقرا التي أوردت في تقريرها أقوال المتهمين في جهاز أمن الدولة من جهة وأقوال ٧ من الموقوفين في القضية نفسها تعرضوا بدورهم لعمليات تعذيب وحشي تركت أثرها على أجسادهم لوقت طويل، وتمكن القضاء العسكري من توثيقها بالصور وتقارير أطباء شرعيين، ما يثبت أن التعذيب كان نهجاً معتمداً وليس مرتبطا بحالة عبد السعود فقط.

كما كشفت أقوال الموقوفين عن حجم الرعب الذي يصيبهم بسبب كل ما تعرضوا له، والذي وصل بهم جميعاً إلى حد رفض مواجهة المحققين وعناصر الجهاز الأمني الذين قاموا بتعذيبهم، خشية تعرضهم للمزيد من المشاكل أو لممارسات انتقامية تستهدفهم أو تستهدف عائلاتهم فيما لو تعرفوا على معذبيهم أمام القضاء، وذلك بعد تراجعهم عن اعترافاتهم انتزعت تحت التعذيب المتعلقة بالانضمام إلى تنظيمات إرهابية.

سابقة قضائية نادرة

يصف المحامي اللبناني المتخصص بالقضايا القانونية والشؤون القضائية ،علي الموسوي، القرار بالتاريخي ويقول إنه "من النادر جداً ان تصدر قرارات عن القضاء في لبنان تتعلق بتعذيب موقوفين خلال التحقيقات الأولية، لذا عندما يصدر قرار ما بهذا الخصوص من البديهي والطبيعي أن يتم الترحيب به لأنه خطوة على طريق تصحيح هذه الطريقة المخالفة والمتعارضة مع القانون والتي لا تليق بأي بلد يدعي صون الحريات ويحترم حرية التعبير والحريات العامة".

ويؤكد الموسوي في حديثه لموقع "الحرة" أن ما حصل "جريمة، وليست مجرد حادثة عرضية لوفاة تحت التعذيب، مهما كانت التبريرات والمسوغات التي حاول الضابط المسؤول عن مكتب تبنين في أمن الدولة تمريرها خلال التحقيق معه، مستخدما توصيفات وعبارات لا تليق بشخص مسؤول عن تحقيقات، على سبيل المثال، حين يتحدث عن عدم تدخله لردع الرتيب الذي مارس التعذيب بحجة "حفظ هيبة التحقيق"، ويسأل الموسوي "ما معنى هيبة التحقيق وما قيمة هيبة التحقيق إن كان الشخص الذي يحقق معه سيموت خلاله؟"

ويتابع "ما معنى أن يقول الضابط أنه أومأ بعينه للرتيب بأن يتوقف عن الضرب؟ بدلاً من أن يردعه بشكل واضح وحاسم وفق ما تفرضه مسؤولياته؟ وبالتالي الضابط في هذه الحالة هو المسؤول الأول عما جرى قبل الرتيب الذي مارس التعذيب، فهو الذي تفرج ووافق على هذا الأسلوب، وكانت النتيجة وفاة الموقوف".

يشدد الموسوي على عدم القبول بانتزاع اعترافات وتلفيق اتهامات، تحت وطأة التعذيب والترهيب والتخويف، بغض النظر عن هوية الشخص والتهمة الموجهة له، مضيفاً أن هذه الأساليب "تستخدم لدى مختلف الأجهزة الأمنية في لبنان"، لافتاً إلى أن التقرير يثبت الاستهتار واللامسوؤلية في التعاطي مع الموقوفين.

وحول التزوير الذي حاول ضابط وعناصر مكتب أمن الدولة تمريره، يشرح الموسوي أن قرار القاضية أبو شقرا "يكشف ان المكتب بدأ التحقيق ولم يستخدم محضر التحقيق الرسمي الذي يفترض أن يستخدم عادة بشكل طبيعي ويوقع عليه كل من المحقق والموقوف، وبالتالي لم يكن هناك محضر رسمي أصولي، ما يشير إلى وجود نية إخفاء التعذيب الممارس في البداية، بانتظار أن ينهار الموقوف تحت التعذيب فيعترف من ثم يدون اعترافه في المحضر الرسمي ويدفع للتوقيع عليه".

نص القرار القضائي يشير أيضاً إلى أساليب وحشية "تفوق التوقعات في قلة الأخلاق والإنسانية" على حد قول الموسوي، حيث تبين أنه وبالإضافة إلى الضرب والجلد والركل واللكم والإهانات وغيره، وصل الأمر بعناصر جهاز أمن الدولة إلى حد "تقديم مياه ممزوجة بمساحيق غسيل للموقوفين حين يعطشون ويطلبون شرب الماء، ما أدى إلى حالات تسمم ونزيف معوي."

"تستحق التحية"

من ناحيته وفي أول تعليق إعلامي له على القرار، يوجه وكيل عائلة عبد السعود ومدير مركز حقوق السجين في نقابة المحامين في طرابلس، المحامي محمد صبلوح، التحية للقاضية أبو شقرا على "قرارها الجريء الذي يوثق ويكشف عن أمور خطيرة جداً تحصل لدى الأجهزة الأمنية في لبنان".

ويتابع في حديثه لموقع "الحرة" أن القرار كشف كل أساليب التلاعب التي حاول من خلالها عناصر وضابط جهاز أمن الدولة تكميع القضية والتهرب من العقاب، ويلفت إلى أن أقوال الضابط الواردة في القرار الاتهامي، "تكشف عن وجود قرار داخلي من نوع ما في جهاز أمن الدولة يبرر التعذيب للمتهمين بقضايا إرهاب بغطاء من قيادة الجهاز الأمني، لانتزاع الاعترافات بالقوة، وهذه فضيحة بحد ذاتها وأمر خطير جداً لن يمر مرور الكرام، فهذه الاعترافات من شأنها أن تكون محور مؤتمرات دولية، لما له من دلالات خطيرة، وهذا ما سأعمل عليه كناشط حقوقي".

التدقيق في نص القرار، يظهر بحسب صبلوح، أنه تم تحضير التحقيق مسبقاً للتوقيع عليه، في حين أن الموقوف توفي قبل التوقيع على التحقيق، "فيما درجت العادة وفق ما نشهد كمحامين نحضر التحقيقات، أن يتم التوقيع من قبل المتهم على كل صفحة بصفحتها من ملف التحقيق الأولي قبل الانتقال إلى الصفحة اللاحقة، ما يعني انهم كانوا قد حضروا السيناريو ويطلبون منه فقط التوقيع عليه، من هنا أقول أن هذا القرار أجرأ قرار في تاريخ لبنان صدر عن قاضية تحقيق عسكري، رغم أن موقفي ضد إحالة الملف إلى القضاء العسكري ولكن الحق يقال، بذلت القاضية جهداً جباراً في العمل على هذا الملف بمهنية عالية".

وبحسب مدير مركز حقوق السجين في نقابة المحامين في طرابلس، فإن القرار كشف أموراً خطيرة موجودة لدى جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلاد، وليس فقط لدى أمن الدولة، "هناك ثقافة خاطئة لدى الأجهزة الأمنية في لبنان، في مجال التحقيقات الأولية. فالتجاوزات لا تقتصر على تعذيب أو مخالفة قانونية واحدة، بل في آلية تعامل كاملة مع

الموقوف والتحقيق، على سبيل المثال في القضية نفسها لعبد السعود، ورغم وجود المادة ٤٧ التي تفرض حضور محامي إلى جانب الموقوف في التحقيقات الأولية، لم تكن مطبقة ولم يكن هناك محام وتوفي بعد ٣ ساعات من توقيفه".
يذكر أن الضحية عبد السعود لم يسمح له بالاستفادة من نص المادة ٤٧، بحسب الوكيل القانوني لعائلته، لا من ناحية تلاوة حقوقه ولا من ناحية السماح له الاتصال بأهله، ولا من ناحية تعيين طبيب لمعاينته ولا من ناحية السماح له الاتصال بمحام ليحضر التحقيق الأولي معه، حيث أن مصير الضحية بقي مجهولاً، بحسب صبلوح، ولا معلومات عنه حتى تاريخ السبت ٣-٩-٢٠٢٢، أي بعد حوالي أربعة أيام من توقيفه حين تم الاتصال بعائلة الضحية وطلبوا منهم استلام الجثة بدون أي تفسير.
موقع "الحرة" حاول التواصل مع جهاز أمن الدولة للوقوف على الملابسات المستجدة في القضية، من خلال الاتصال بالمستشار الإعلامي للجهاز، جورج حرب، الذي أكد عدم اطلاعه بعد على قرار القاضية أبو شقرا، مشيراً إلى أن الجهاز الأمني ليس في وارد التعليق على القرارات القضائية وإنما يلتزم بها.
ترحيب ومخاوف
من جهتها رحبت منظمة العفو الدولية بالقرار الاتهامي الصادر عن القضاء اللبناني في قضية عبد السعود التي تابعتها المنظمة منذ انتشار أخبار الواقعة.
وقالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، آية مجذوب، "إنَّ اتخاذ لبنان خطوة نحو تنفيذ قانون مناهضة التعذيب أخيرًا هو تطور مشجع يمنح بصيص أمل لعائلة بشار عبد السعود وغيره من الضحايا. على مدى سنوات، ظلت ممارسات التعذيب المنهجية وغيره من ضروب المعاملة السيئة والانتهاكات في مراكز الاحتجاز بمنأى عن العقاب".
وأشارت مجذوب إلى أنه "لا تزال عشرات الشكاوى التي تستند إلى قانون مناهضة التعذيب من دون تحقيق، بما في ذلك قضية الممثل اللبناني زياد عيتاني، الذي تعرض للتعذيب على أيدي عناصر من أمن الدولة في عام ٢٠١٧. نطالب السلطة القضائية بالمثابرة في طريقها نحو تحقيق العدالة، والتحرّك في مثل هذه القضايا بسرعة لمنع حدوث انتهاكات مماثلة في المستقبل".
وكان جهاز أمن الدولة قد اتُهم سابقا بـ "فبركة" ملف تعامل مع إسرائيل للممثل المسرحي اللبناني، زياد عيتاني، قام على أثرها باعتقاله حيث تعرض بدوره للتعذيب والضرب، وانتزاع اعترافات بالقوة، ليتبين بعد احتجاز طويل، وعلى أثر تحقيق منفصل من قبل فرع المعلومات، أن عيتاني بريء من التهمة "الملفقة له لأسباب شخصية وبتورط عدد من الضباط الأمنيين."
وناشدت المسؤولة في منظمة العفو الدولية، السلطات اللبنانية بنقل هذه القضية من المحاكم العسكرية "التي لا تتلاءم مع معايير المحاكمة العادلة إلى القضاء الجزائي العادي، بما يتماشى مع القانون اللبناني والمعايير القانونية الدولية التي تؤكد على أن المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان يجب أن تتم في المحاكم الجزائية العادية لضمان تحقيق العدالة".
هذا المطلب كان من المطالب الرئيسية للمحامي صبلوح الذي وجهه لمختلف الجهات المعنية من النيابة العامة التمييزية إلى المجلس النيابي وصولاً إلى المنظمات الحقوقية والقانونية والأمم المتحدة، بهدف نقل القضية من القضاء العسكري إلى محقق عدلي، "لأننا في لبنان نعاني من طمس لمعظم القضايا التي تتعلق بالتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وخصوصا في القضاء العسكري"، وفق صبلوح، الذي يتسلح بالمادة ١٥ من أصول المحاكمات الجزائية التي تؤكد أن هذا النوع من الدعاوى يجب على المدعي العام التمييزي إحالتها إلى المحقق العدلي.
ويضيف "أنا وبسبب خبرتي في هذا المجال، خفت أن يتم معمعة القضية والتهرب عبر القول إن الموقوف مات تحت تأثير التسمم أو بسبب جرعة زائدة من الكبتاغون، وعندها يصبح ارتكاب الضابط والعناصر عبارة عن جنحة يخرجون منها بسهولة، وهذا ما حاولوا القيام به فعلياً، خاصة أنه في القضاء العسكري لا وجود لجهة مدعية، لا يمكنها الاطلاع على التحقيقات ولا متابعة مسار القضية، يحق لنا فقط الحصول على تقرير الطبيب الشرعي، والتأكد من موته تحت التعذيب أم لا، وحين يصدر الحكم يمكننا الذهاب إلى القضاء المدني للمطالبة بتعويض، ولكن هنا مطلبنا ليس التعويض بقدر ما نهدف إلى منع هذه الممارسات السائدة لدى الأجهزة الأمنية، ومنع المرتكب من الإفلات من العقاب".
وعلى الرغم من رضى المحامي عن القرار الاتهامي الصادرة عن القاضية العسكرية، إلا أن مخاوفه لا زالت موجودة بسبب امساك المحكمة العسكرية بالقضية، ويعبر صبلوح عن خشيته "من محاولة معمعة للقضية إن لم تكن مواكبة بجهود ورقابة حقوقية قانونية وإعلامية من أجل إبقاء الرأي العام المحلي والدولي على اطلاع بما يجري في هذه القضية ومصير المحاسبة فيها، وانا اعمل على إنشاء لجنة مراقبين متخصصين من أجل مراقبة أداء المحكمة ومسار المحاكمة، ونحتاج موافقة وزارة الدفاع، لأن تاريخنا مع القضاء العسكري يدفعنا للقلق في هذا الجانب"، لافتا إلى أن العقوبة في هذه الحالة تصل إلى المؤبد بكونها جريمة قتل.
قضاء "متستر" وأجهزة "فوق القانون"

تذكر منظمة العفو في تعليقها على القرار بقضايا أخرى وثقت فيها بانتظام استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز اللبنانية، لاسيما المتهمين بقضايا الإرهاب بين العامين ٢٠١٤ و٢٠٢١.
ويتأسف الموسوي في هذا السياق لوجود كثير من القضاة ممن يعاينون آثار التعذيب على الموقوفين ويتغاضون عنه خلال الاستجواب، مشيرا إلى أن نسبة قليلة من القضاة يرفضون ذلك ويجرون تحقيقاتهم لمحاسبة مرتكبي التعذيب.
ويتابع أنه من المفروض على قاضي التحقيق حين يحضر إليه موقوفاً وتبدو عليه علامات التعذيب، ألا يبادر إلى إجراء الاستجواب الاستنطاقي، "يجب أن يمهله فترة ليستعيد وعيه ويستعيد عافيته ليتمكن من تقديم افادة بشكل سليم، ولكن هناك قضاة يقبلون بذلك في حين يفترض أن يبادروا لفتح تحقيق، أقله من أجل مكافحة هذه الطريقة في انتزاع الاعترافات الأولية المنتشرة لدى الضابطة العدلية في لبنان، بغض النظر اذا ما كانت التهمة ثابتة أم لا".
الموسوي يحذر أيضاً من أن الضابطة العدلية تتعامل خلال التحقيقات وفق معاييرها الخاصة، وكأنها فوق القانون ولا تعترف به، حيث لديهم مفاهيم وتقسيمات للتعذيب وكيفية الضرب حسب التهم وتقديراتهم الشخصية.
ويختم المحامي اللبناني بالدعوة إلى إعادة تأهيل كل العاملين في مرحلة التحقيقات الأولية في مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية ضباطاً ورتباء، "كي يكونوا مجهزين للتعامل السليم مع الموقوفين خلال التحقيقات. ويجب ان يفهموا أنها مسؤولية القضاء حصراً البت بالتهمة وتثبيتها"، مؤكداً أن تفعيل المحاسبة القضائية في هذا المكان قد يكون الرادع الأول لهذه الممارسات.

اجتماع تركي روسي في إسطنبول والملف السوري على الطاولة

تحتضن مدينة إسطنبول في وقت لاحق من اليوم الخميس اجتماعاً بين مسؤولين من تركيا وروسيا، لبحث عدد من الملفات على رأسها الملف السوري.
وذكرت وزارة الخارجية التركية في بيان يوم أمس الأربعاء، أن
وفداً روسياً رفيع المستوى يزور مدينة إسطنبول اليوم الخميس
لإجراء مشاورات سياسية بين البلدين تستمر ليومين.
وأشارت الوزارة في بيانها إلى أن الوفد الروسي سيكون برئاسة
نائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين، وأن الوفد التركي
سيترأسه نائب وزير الخارجية سادات أونال.ومن المنتظر أن يناقش الوفدان ملفات إقليمية مثل سوريا، وليبيا، وفلسطين، إلى جانب تطبيق اتفاقية شحن الحبوب عبر البحر الأسود، بحسب البيان.
وسيتم تناول الملف السوري بشقيه السياسي والعسكري خلال اللقاء بين الوفدين، ومن المتوقع أن يكون الشق السياسي متعلق بموضوع تطبيع تركيا مع نظام الأسد، أما العسكري فيتعلق بالعملية التركية المرتقبة.
جدير بالذكر أن هذه الزيارة تأتي في وقت تهدد به تركيا بشن عملية عسكرية جديدة ضد ميليشيات قسد في شمال شرقي سوريا، وأيضاً بالتزامن مع الحديث عن إمكانية إعادة العلاقات مع نظام الأسد.